

التفاعل بين الجريمة المنظمة، الربيع العربي وأثرهما على التشغيل -النموذج المصري-

The interaction between Organized Crime, Arab spring and its impact on employment –Egyptian model-

بلال بوطيبية¹، مخبر إتمام، جامعة سعيدة، (الجزائر)، [bilel.boutebiba@univ-saida.dz](mailto:BILEL.BOUTEBIBA@UNIV-SAIDA.DZ)

محمد أمين بومدين²، مخبر إتمام، جامعة سعيدة، (الجزائر)، moh.boumediene@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 27-05-2021

تاريخ إرسال المقال: 01-05-2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقدير أثر الجريمة المنظمة والربيع العربي على التشغيل في مصر للفترة (2006-2019)، بالاعتماد على نموذج من ثلاث مراحل، نبدأ باقتصاد خال من أي سلوك خبيث، ثم نضيف الاجرام منظم في المرحلة الثانية، وأخيرا نضيف الربيع العربي كمتغير وهمي في الدراسة ونستكشف اثار تفاعل هاتين الظاهرتين على حجم التشغيل.

بينت الدراسة وجود علاقة سالبة بين الجريمة المنظمة والتشغيل من جهة وبين الربيع العربي والتشغيل من جهة أخرى مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، الا أنه في حالة التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي فالأثر سيكون إيجابيا على التشغيل.

الكلمات المفتاحية: الجريمة المنظمة؛ الربيع العربي؛ التشغيل؛ مصر.

Abstract:

This study aims to estimate the impact of organized crime and the Arab Spring on employment in Egypt (2006-2019).

The study showed that there is a negative relationship between organized crime and employment on the one hand, and the Arab Spring and employment on the other hand, while other factors remain the same, however, in the case of the interaction between organized crime and the Arab Spring, the impact will be positive on employment.

Key words: Organized Crime; Arab Spring; Employment; Egypt.

* بلال بوطيبية

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 موجة من الاحتجاجات ضد الأنظمة السياسية القائمة، بدأت الشرارة الأولى بتونس أواخر 2010، عقب إضرام بائع متجول النار في نفسه احتجاجا على إهانته من قبل شرطية، أثارت هذه الحادثة سلسلة من الاحتجاجات الشعبية والتي انتشرت سريعا في أنحاء البلاد، لتتوسع لمطالب سياسية نجم عنها سقوط النظام الحاكم في يناير 2011¹، انتقلت حمى الاحتجاجات سريعا للدول العربية، إذ أضحى واضحا لذي العديد من المختصين أن المنطقة العربية ستعرف موجة تحول في أنظمة الحاكمة كالموجة التي عرفت دول أوروبا الشرقية سنوات السبعينات²، هذا التحول غير يقيني من حيث نتائجه حيث قاد في بعض الحالات لمنطقة الرمادية تتميز بغياب المؤسسات الرسمية الفاعلة³، يعد هذا الغياب العامل الرئيسي في انتشار الجريمة المنظمة⁴، ومنه فالجريمة المنظمة تتولد من فراغ السلطة والتي يمكن أن يكون لها العديد من المصادر أهمها انهيار مؤسسات الدولة⁵. تقلل المنظمات الاجرامية من مستوى الشرعية والأمن في الأماكن التي تعمل فيها مما يقوض البيئة الاجتماعية والاقتصادية وأداء الشركات، إذ تجعل الجريمة المنظمة بيئة الاعمال أقل أمنا وتزيد من عدم اليقين، وبهذا يمكن القول بأن الجريمة المنظمة تعمل كضريبة على النظام الاقتصادي، فهي تزيد التكاليف وتقلل من فوائد النشاط الاقتصادي وتقوض كفاءة الشركات⁶، ومنه وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر الجريمة المنظمة على التشغيل في الاقتصاد المصري في ظل أحداث الربيع العربي؟ وبغية الإجابة على السؤال المطروح تم تبني الفرضية التالية: الجريمة المنظمة تؤدي لانخفاض فرص التشغيل في مصر وبصورة أكثر خلال فترة الربيع العربي.

¹ هاشمي سي جيلالي، فيصل مختاري، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، السنة 2020، الصفحة 797-813.

² أزرول يوسف، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة افاق العلمية، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد 11، العدد 03، السنة 2019، الصفحة 13-38.

³ بروني زكرياء، دروس علم "الانتقال الديمقراطي من تجليات الربيع العربي": هل تصمد فرضية الاستثناء؟، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، السنة 2019، الصفحة 880-907.

⁴ Berrittella Maria, 'Organized Crime and Public Spending: A Panel Data Analysis', *Economics of Governance*, Germany, 19 (2018), p119-140.

⁵ Skaperdas Stergios, 'The Political Economy of Organized Crime: Providing Protection When the State Does Not', *Economics of Governance*, Germany, 2 (2001), p173-202.

⁶ Rodríguez-Pose Andrés, and Ganau Roberto, 'Industrial Clusters, Organized Crime and Productivity Growth in Italian SMEs', *Journal of Regional Science*, University of Southern California, USA (2017), p363-385.

نهدف من خلال ذلك لدراسة التفاعلات بين الجريمة المنظمة والربيع العربي وأثر ذلك على التشغيل في مصر للفترة (2006-2019)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري بغية تحليل ظاهرة الجريمة المنظمة بالاعتماد على الأدبيات العلمية والتعرف على أثرها على النشاط الاقتصادي، كما تم استخدام المنهج الكمي القياسي في الجانب التطبيقي لتقدير اثر التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي على التشغيل في مصر للفترة (2006-2019) حيث تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بمساعدة البرنامج الإحصائي (Eviews ver 9)، وفي الأخير قمنا باختبار صلاحية النموذج المقدر بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات، وقد تم اختيار هذين المنهجين باعتبارهما من أهم المناهج وأكثرها شيوعا في البحث العلمي لما يتميزان به من مرونة كبيرة ولشموليتهما.

المبحث الأول: الخلفية النظرية

تتميز الجريمة المنظمة بتعدد أنشطتها بالمقارنة بالجريمة العادية والتي يمكن ان تتعدى حدود الدولة فتكون عبر وطنية، كما تأخذ الجريمة المنظمة عدة اشكال أبرزها الابتزاز، اين تعتبر ضريبة على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة

على الرغم من عدم وجود إجماع بين الباحثين فيما يتعلق بالتعريف المناسب للجريمة المنظمة فقد عرفها البعض على أنها نتاج مؤامرة إجرامية مستمرة ذاتيا لانتزاع أرباح طائلة من المجتمع بأي وسيلة قانونية وغير قانونية، فهي كائن طفيلي يسمن بالضعف البشري¹، كما عرفت أيضا بأنها مشروع إجرامي مستمر، يعمل بشكل عقلائي للاستفادة من الأنشطة غير المشروعة والتي تكون غالبا مطلوبة من الجمهور بشدة، ويتم الحفاظ على استمرار وجودها من خلال استخدام القوة، السيطرة الاحتكارية وفساد الموظفين العموميين²، كما أن العمليات المرتبطة بالعولمة والتحرير الاقتصادي سهلت تطور الجريمة المنظمة وتوسعها³، وتكون الجريمة المنظمة عبر وطنية إذا ارتكبت في أكثر من دولة واحدة، أو ارتكبت في دولة واحدة لكن أعد وخطط وأشرف عليها من جهة أجنبية، أو ارتكبت في دولة واحدة لكن امتد أثرها لدول

¹ P Jennings William, 'A Note on the Economics of Organized Crime', *Eastern Economic Journal*, England, 10 (1984), p315-321.

² Maria Berrittella, Op.cit. ; p119-140.

³ Tim Hall, 'Economic Geography and Organized Crime: A Critical Review', *Geoforum*, University of Nottingham, England, 41 (2010), 841-45 .

مجاورة¹، وما يميز القرن الواحد والعشرين هو الاعتماد على الشبكة العنكبوتية حيث تنتظم الشبكات الاجرامية في ظل هذه البنية التحتية الالكترونية تحت ما يطلق عليه Deep أو Dark web وهو جزء غير مفهرس من الويب والذي لا يمكن العثور عليه عبر محركات البحث العادية، وكذا استخدام العملات الالكترونية المشفرة والتي توفر السرية التامة لمستخدميها اذ لا يمكن تتبع مسار المعاملات التي تتم عبرها ومنه اتاحة فرص شراء وبيع السلع القانونية وعر القانونية بأمان².

وتعاني العديد من الدول العالم من الجريمة المنظمة مثل الياكوزا في اليابان، كوزانوسثرا في صقلية، المافيا الروسية وعصابات المخدرات في كولومبيا³، في حين ينظر علماء الاجرام للجريمة المنظمة على أنها أنشطة اجرامية تهدف لتحقيق منفعة مادية من قبل الجماعات التي تتخبط في عنف شديد، فساد المسؤولين العموميين واختراق الاقتصاد الشرعي (ابتزاز وغسل الأموال)، والتدخل في العملية السياسية⁴، ومنه فالجريمة المنظمة مصطلح عام يضم مجموعة من العناصر يمكن اجمالها فيما يلي: الاعمال المخططة التي ترتكبها مجموعات من الافراد، تستجيب للطلب العام على السلع والخدمات بطرق غير مشروعة، استخدام الفساد والترهيب، تهدف هذه الجرائم لتحقيق الكسب المادي⁵، وتختلف الجريمة المنظمة عن الجريمة العادية بسبب التعقيد الكبير للأنشطة الاجرامية والتي تتطلب غالبا شبكة من الاتصالات عبر الوطنية لتحديد الجناة المناسبين والجدرين بالثقة أو الاتصالات مع العالم القانوني⁶.

ركزت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في تفسيرها للنشاط الاجرامي على الاختيار العقلاني وتعظيم المنفعة الفردية، وفقا لهذا المنهج يستند القرار الفردي بارتكاب الجريمة إلى النظر في المكاسب المحتملة

¹ أمير فرج يوسف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الاسكندرية، مصر، دار المطبوعات الجامعية، (2008)؛ الصفحة 09.

² Kassab, Hanna Samir, and Jonathan D. Rosen. *Illicit markets, organized crime, and global security*. Springer, England, (2018) ;p 12.

³ Maria Berritella, Op.cit. ; p 119-140.

⁴ Jan Van Dijk, 'Mafia Markers: Assessing Organized Crime and Its Impact Upon Societies', *Trends in organized crime*, 10 (2007); p 39-56.

⁵ Jay S Albanese, 'Organized Crime as Financial Crime: The Nature of Organized Crime as Reflected in Prosecutions and Research', *Victims & Offenders*, 16 (2021), P 431-443.

⁶ Anzola, David, et al. "National mafia-type organisations: Local threat, global reach." *Social Dimensions of Organised Crime*. Springer, Cham, 2016.p 9-23

من الأنشطة غير القانونية، وتكاليف الفرصة البديلة، وشدة العقوبة، واحتمال الإدانة¹، ومنه إذا عززت الحكومة احتمالية وشدة العقوبة تصبح الجريمة أقل جاذبية².

وعلى الرغم من أن المنظمات الإجرامية تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بأصولها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها تشترك في بعض السمات المشتركة، فهم يفضلون العمل في المناطق الجغرافية التي تنتم بالفراغ المؤسسي، محاولين سد هذا الفراغ الذي خلفه غياب السلطة الشرعية، أيضا من سماتهم الشمول فهم يشاركون في مختلف الأنشطة، اقتصادية وغير اقتصادية، قانونية وغير قانونية، كما تعتبر قدرتهم على تطوير هياكل مختلفة للتنسيق بين الشركات التابعة لهم سمة مميزة لنشاطهم، في حين يمثل استخدام العنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهدافهم من أوضح سماتهم، وكتحليل لما سبق فإن السمة الأولى تحدد البعد المحلي للجريمة المنظمة فعندما يكون هناك فراغ مؤسسي تجد الجريمة المنظمة أرضا خصبة للتطور، فعندما يكون من الصعب حماية حقوق الملكية وإنشاء العقود يمكن للمنظمات الإجرامية أن تقدم خدمات الحماية وتعمل كضامن ووسيط، السمة الثانية تحدد البعد العالمي والاقتصادي للجريمة المنظمة إذ تمارس المنظمات الإجرامية العديد من الأنشطة الاقتصادية بعضها غير قانوني مثل المخدرات والاتجار بالبشر، الصلة بين الأنشطة الاقتصادية القانونية وغير القانونية تتمثل في غسل الأموال من خلال توظيف الجريمة المنظمة عائدات الجريمة في الاقتصاد القانوني، أما السمة الثالثة والرابعة فتحدد البنية والأدوات المستخدمة من قبل المنظمات الإجرامية لتحقيق أهدافها³.

من الأهمية بمكان إدراك أن الجريمة المنظمة تسعى لتحقيق مكاسب مالية كهدف، على عكس الإرهاب، جرائم الكراهية أو غيرها من السلوك الإجرامي المنظم التي تتمحور حول أهداف أيديولوجية أو سياسية⁴.

نمى الاهتمام بالجريمة المنظمة بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن العشرين أين تم تنفيذ العديد من السياسات على المستوى الدولي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) والاقليمية (القرار الإطار للاتحادي الاوربي 2008/84 بشأن مكافحة الجريمة المنظمة) او المستويات

¹ Camila Gomes, 'Crime and Government Expenditure in Brazil: Estimating the Impact of Government Security Spending on Homicide Rates', IDB Working Paper Series, 2018.

² Giovanni Bernardo, Irene Brunetti, Mehmet Pinar, and Thanasis Stengos, 'Measuring the Presence of Organized Crime across Italian Provinces: A Sensitivity Analysis', *European journal of law and economics*, UK, 51 (2021), P 31-95.

³ Caterina Astarita, Carlo Capuano, and Francesco Purificato, 'The Macroeconomic Impact of Organised Crime: A Post-Keynesian Analysis', *Economic Modelling*, United Kingdom, 68 (2018), P 514-528.

⁴ Jay S Albanese, Op.cit. ;p 431-443.

الوطنية¹، وفي عام 1994 أقر إعلان نابولي الصادر عن الأمم المتحدة رسمياً أن الجريمة المنظمة لها تأثير مفسد على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأنها تستخدم بشكل واسع العنف، التهريب لكسب الربح أو السيطرة الأسواق، وفي عام 2015 وافقت الأمم المتحدة على 17 هدفاً عالمياً جديداً للتنمية المستدامة من بينها الهدف رقم 16 الذي يلقى الضوء غلة ظاهرة الاجرام المنظم ويؤكد على ضرورة مكافحته².

المطلب الثاني: مصادر الجريمة المنظمة

تتولد الجريمة المنظمة بسبب وجود فراغ في السلطة ونقص أو غياب الإنفاذ النهائي، حيث تتدخل مجموعات الجريمة المنظمة لسد هذا الفراغ وفق ما يلي³:

أولاً: البعد أو المسافة الجغرافية

لا توجد دولة اليوم وحتى في الماضي كانت تحتكر مطلقاً استخدام القوة داخل أراضيها، إذ توجد مناطق ذات اهتمام ضئيل من الناحية الاقتصادية لسلطات الدولة لا تستحق بسط السيطرة المباشرة مثل: الجبال، الغابات والصحراء، وبالتالي أصبحت هذه المناطق أرض خصبة لجلب الأعداء والتمردات وحركات الاستقلال، ومنه يمكن للجغرافيا لعب دور خلق فراغ في السلطة يمكن ملؤه بعد ذلك من قبل منظمة تلعب دور شبه الحكومة.

ثانياً: الحظر

إذ أنه عند حظر إنتاج وبيع سلعة أو خدمة ويكون هناك طلب معقول بأسعار مرتفعة عليها فلا بد من تلبية هذا الطلب، وهنا يبرز دور جماعات الجريمة المنظمة للعب هذا الدور، زد على ذلك فإنه وعلى طول سلسلة التوريد من المنتج الأساسي إلى المستهلك النهائي هناك مجموعة من مشاكل التنفيذ والتمويل التي يجب حلها دون اللجوء إلى الشرطة أو مؤسسات المالية الرئيسية، أي أنه مع الحظر لا يمكن للأطراف كتابة العقود وإنفاذها من خلال القنوات القانونية، وبالتالي يتم إنشاء فراغ فعال في السلطة حول إنتاج وتوزيع وتمويل السلع المحظورة ومدخلاتها، إذ أن هذه العملية تحتاج إلى تجهيزات ومصانع يتطلب إخفاءها عن السلطات بالمال والقوة، كما أن عائدات البيع تحتاج اليات لغسلها، ومنه فإن أي نشاط

¹ Marco Dugato, Francesco Calderoni, and Gian Maria Campedelli, 'Measuring Organised Crime Presence at the Municipal Level', *Social Indicators Research*, Italy, 147 (2020), 237-61.

² Kyriakos C Neanidis, Maria Paola Rana, and Keith Blackburn, 'An Empirical Analysis of Organized Crime, Corruption and Economic Growth', *Annals of Finance*, 13 (2017), P 273-298.

³ Skaperdas Stergios, Op.cit. ; p173-202.

اقتصادي محظور لا يمكن ان يوجد دون توفير الحماية والانفاذ ومنه فان جماعات الجريمة المنظمة توجد لتوفير ذلك.

ثالثا: التغيير السياسي الكبير

يمكن أن يؤدي الفراغ في السلطة من خلال الثورات والحروب والتغيير السياسي لاختفاء المؤسسات السياسية، ومنه فإنه يستغرق تطوير مؤسسات فعالة جديدة وقت طويل، في هذا الوقت يواجه الناس انعدام الأمن الجسدي وانعدام إنفاذ العقد.

المطلب الثالث: أثر الجريمة المنظمة على الاقتصاد

يعتبر تسلل الجريمة المنظمة إلى الاقتصاد القانوني عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد يؤثر وجود شركات الجريمة المنظمة على الخيارات الاستثمارية لمنافسيها بفعل التهريب والعنف بمنعها من دخول قطاعات معينة أو المشاركة في مناقصات عامة¹، كما تزيد الجريمة المنظمة من مخاطر (تكاليف) الاستثمار بسبب الهجمات المحتملة والتهريب وتدمير الممتلكات، فهي تمثل عقبة أمام جاذبية الاقتصاد مما يؤدي لانخفاض مستويات تدفقات الاستثمارات.

الجريمة المنظمة تعمل أيضا في القطاع القانوني لغسيل الأموال وإزالة أي أثر لهذه الجرائم، إذ توظف المنظمات الإجرامية عائدات الجريمة في الاقتصاد القانوني، وتتسلل بشكل أساسي الي قطاعات التصنيع التقليدية التي تتميز بالشركات الصغيرة والمتوسطة الضعيفة تكنولوجيا وبشرياً ما يعني عجزها عن منافسة شركات الجريمة المنظمة²، والنتيجة هي ان القدرات الوظيفية للسوق تتعرض للخطر مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والتشغيل³، كما تميل الجريمة المنظمة إلى إتلاف الاعمال بطرق مختلفة: الابتزاز، إجبار الشركات على قبول موردي المواد الخام أو الضغط عليها لتوظيف العمال، خلق احتكارات وتشوهات محلية للأسواق، بشكل عام يمكن اعتبار وجود الجريمة المنظمة كأحد جوانب مناخ الاعمال غير المواتية، وبالتالي يمثل عاملاً مضطرباً للاستثمار، بالإضافة لكون الجريمة المنظمة في حد ذاتها عامل مثبط للاستثمار لأنها تشير لمستويات معينة من الجريمة يمكن أن ينظر إليها المستثمرون على أنها إشارة إلى نظام اجتماعي مؤسسي غير موات، إذ تفرض الجريمة المنظمة تكاليف كبيرة على

¹ Francesca Calamunci, and Francesco Drago, 'The Economic Impact of Organized Crime Infiltration in the Legal Economy: Evidence from the Judicial Administration of Organized Crime Firms', *Italian Economic Journal*, Italy, 6 (2020), P 275-297.

² Giovanni Bernardo, Irene Brunetti, Mehmet Pinar, and Thanasis Stengos, Op.cit; P 31-95.

³ Daniele Vittorio, Marani Ugo, 'Organized Crime and Foreign Direct Investment: The Italian Case', (2008).

المجتمع تتعلق بالحماية والوقاية سواء نتيجة الخسائر التي يتحملها الضحايا بسبب وقوع الجريمة، أو تلك المتعلقة بالرد ومكافحة الجريمة، فعندما تكون معدلات الجريمة أعلى يدفع المقترضون معدلات فائدة أعلى ويتعهدون بضمانات إضافية أكثر من المناطق منخفضة الجريمة، كما يتأثر الوصول إلى الائتمان المصرفي سلباً بالجريمة، وبطبيعة الحال فإن قلة الائتمان تعني انخفاض الاستثمار ومنه تأثر على النمو والتشغيل، أيضاً تثبط الجريمة المنظمة الاستثمار من خلال زيادة مخاطر الاقتصاد على الشركات والناجمة عن الهجمات المحتملة وتدمير الممتلكات والتخويف، كما ينطوي تأمين هذه المخاطر على مصاريف مالية سواء في حالة الإذعان (توظيف أو شراء المواد الخام من موردين من الجماعات الإجرامية بالقوة) وفي حالة الدفاع عن النفس (التدابير الأمنية)¹.

وكنتيجة لما سبق فإن الأثر السلبي للجريمة المنظمة على مستوى النشاط الاقتصادي وعملية النمو يكون عبر ثلاث قنوات رئيسية، الأولى: انخفاض إنتاجية رأس المال الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية، إذ تؤدي حقوق الملكية الأقل أماناً إلى مناخ أعمال سيء مما يضبط ريادة الأعمال، أما الثانية فتتمثل في هدر الموارد من خلال إعادة تخصيص الموارد من سياسات تعزيز النمو المتعلقة بالتعليم والبنية التحتية إلى السياسات التي تضمن الحماية من الجريمة، في حين تتمثل القناة الثالثة في انخفاض المعروض من العمالة في الأنشطة القانونية بالنظر إلى أن الأفراد يمكنهم اختيار خدماتهم في الأسواق غير القانونية²، ومنه فإن للجريمة المنظمة عواقب اقتصادية واسعة النطاق، إذ في المدى القصير يدمر العنف والأنشطة المفترسة جزءاً من رأس المال المادي والبشري، أما في المدى الطويل فوجود الجريمة المنظمة يزيد من المخاطر وعدم اليقين في بيئة الأعمال مما يقلل في النهاية من إمكانية النمو الاقتصادي³.

¹ Idem.

² Caterina Astarita, Carlo Capuano, and Francesco Purificato, Op.cit. ; P 514-528.

³ Giovanni Bernardo, Irene Brunetti, Mehmet Pinar, and Thanasis Stengos, Op.cit. ; P 31-95.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي: سنحاول دراسة التفاعل بين الجريمة المنظمة وأحداث الربيع العربي وأثر ذلك على التشغيل في مصر.

المطلب الأول: المنهجية

سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج الباحثين: (Neanidis; Rana; Blackburn)¹ المبني على ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى نفترض فيها وجود اقتصاد خال من أي سلوك خبيث، أما المرحلة الثانية فتأخذ في الاعتبار مثل هذا السلوك في شكل اجرام منظم، أما في المرحلة الأخيرة فنقوم بإضافة أحداث الربيع العربي كمتغير وهمي في الدراسة ونستكشف اثار تعايش هاتين الظاهرتين على حجم التشغيل.

الجانب الرئيسي للنموذج والمكون لفرص العمل الجديدة هو كتلة رواد الاعمال الذين لديهم تكاليف وجهود غير متجانسة، يعتمد مقياس هؤلاء المنتجين الذين يقررون الاستثمار في مشروع ينتج منه رأس المال على معدل عائدهم الفعال المتوقع، وإن أي جانب من الجوانب المحيطة التي تؤثر على مستوى الجهد المبذول ستؤثر أيضا على خلق مناصب الشغل، في غياب أي سلوك غير مشروع يعتمد خلق مناصب شغل على النمو على العائد من الانتاج الرأسمالي وتكلفته.

في المرحلة الثانية ندخل الجريمة المنظمة في النموذج، في هذه البيئة تبتز المافيا المنتجين الرأسماليين وتهدهم بالحاق ضرر شخصي بهم، وإن دفع قيمة الابتزاز هو الذي يؤدي الى مستوى حرج وأقل من المستوى المطلوب من التشغيل مقارنة بغياب عصابات الجريمة المنظمة، وهو ما يعني أن الجريمة المنظمة تقلل من حجم مناصب الشغل الجديدة مقارنة بالاقتصاد الخالي من الجريمة المنظمة لأنها تعمل بشكل فعال كضريبة على العوائد المتوقعة من رواد الاعمال.

في المرحلة الثالثة يقوم الباحثين بتعديل نموذج (Neanidis; Rana; Blackburn) أين يتم استبدال مؤشر الفساد في النموذج الأصلي بالمتغير الوهمي المتعلق بوقوع الربيع العربي، والتي تتسبب في إحداث فراغ مؤسساتي، ما يعني اختلال نظام انفاذ القانون، اين تستغل الجريمة المنظمة هذا الفراغ لبسط نفوذهم.

وتعتبر هذه الإضافة وفق هذه النظرة أهم مساهمة علمية جديدة يقدمها الباحثان من خلال هذه الدراسة، إذ أنه وعلى حد علمنا يشكل بحثنا المحاولة الاولى التي تهدف صراحة لتقدير أثر الجريمة المنظمة على التشغيل من خلال دراسة التفاعل بين الجريمة المنظمة وأحداث الربيع العربي.

¹ Kyriakos C Neanidis, Maria Paola Rana, and Keith Blackburn, Op.cit. ; P173-202.

ومنه فإن عصابات الجريمة المنظمة تعرقل الأنشطة الاقتصادية المشروعة من خلال الابتزاز، وهذا الأخير يخلق بيئة أعمال غير مواتية لرواد الأعمال والنتيجة هي ارتفاع تكلفة الاستثمار لرواد الأعمال مما يقلل من عددهم ويضعف قدراتهم على خلق مناصب شغل، كما أن أحداث الربيع العربي وما تبعها من عملية انتقال سياسي خلفت فراغا في سلطة الانفاذ ينجم عنه عرقلة الأعمال لغياب سلطة ضابطة. الرسالة الرئيسية لهذا التحليل هي أن الاقتصاد يعمل بشكل أفضل عندما يكون خاليا من جميع أشكال الجرائم والاضطرابات مما هو عليه عندما يكون مثقلا بأي منهما أو كليهما، نسعى إلى حل المشكل من النظر أولا في قدرة الاقتصاد على خلق مناصب شغل في غياب الجريمة المنظمة وأحداث الربيع العربي، ثم في المرحلة الثانية نضيف كل هذه العوامل بحيث يمكن تقدير تأثير نمو الجريمة المنظمة بمعزل عن أحداث الربيع العربي وبالاقتزان معه.

المطلب الثاني: البيانات: تتضمن الاستراتيجية التجريبية المتبعة معادلة التشغيل تتحكم في كل من الجريمة المنظمة وتداعيات أحداث الربيع العربي من بين متغيرات أخرى، العنصر الرئيسي في معادلة انحدار التشغيل هو مصطلح التفاعل بين النشاطين غير الشرعيين والذي نستخدمه للتعبير عن تأثير نمو الجريمة المنظمة في ظل أحداث الربيع العربي وما بعدها، حيث ان العثور على معامل ايجابي (سلبى) من شأنه ان يدعم الحجة القائلة بان للجريمة تأثير أقل (أكثر) على التشغيل عندما يكون مصحوب بثورات شعبية مثل الربيع العربي، ومما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار التالية:

$$Et = \alpha + \beta OCt + \gamma PA t + \delta (OC \times PA)t + \sum_{j=1}^n \rho X_{j,t} + \varepsilon t \dots \dots (01)$$

حيث تم فهرسة المتغيرات زمنيا باستخدام الرمز t ، اما الرمز E فيمثل معدل التشغيل، OC مقياس للجريمة المنظمة، PA هو مقياس يعبر عن الربيع العربي، X عبارة عن مجموعة من متغيرات التحكم القياسية، في حين يمثل ε الخطأ المعياري، المكون الحاسم في هذه المعادلة وفق هذا المنهج هو $(OC \times PA)$ والذي يمثل مصطلح التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي، وتشمل مجموعة الضابطة او مجموعة التحكم (X) على المتغيرات التوضيحية المعتادة التي يتم تضمينها في انحدارات معدل التشغيل وهي الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، وحجم السكان، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، تم الاستعانة بمتغير وهمي للتعبير عن الربيع العربي اين يأخذ القيمة واحد (1) في السنوات التي شهدت أحداث الربيع العربي، في حين تم التعبير بالقيمة صفر (0) لباقي السنوات.

نظرا لان الاسر العادية لا تقع ضحية مباشرة الجريمة المنظمة فلا يمكن استخدام استطلاعات الايذاء للأسر كأداة لقياس هذه الظاهرة، ولأن أحد أكثر أنواع الجريمة المنظمة شيوعا هو الابتزاز بما في ذلك

جمع اموال الحماية من الشركات، فانه ومن خلال استطلاعات الايذاء بين مديري الاعمال يمكن جمع معلومات موثوقة عن مدى ممارسات الابتزاز في مجتمعات الاعمال في بلدان مختلفة¹، تعتبر مجموعة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي هي اكبر مصدر للبيانات عبر الوطنية حول الجريمة المنظمة المتصورة²، ينشر المنتدى العالمي تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979، ويهدف الى تحديد العوائق القائمة امام النمو الاقتصادي في 133 دولة في العالم، احدى العقبات التي تم اخدها في الاعتبار هي تكلفة الجريمة المنظمة على الشركات والاعمال التجارية، المنهجية المستخدمة هي اعتماد القياس على الردود والاجابات على مقياس من 1 الى 7 بالنظر للسؤال التالي: هل تفرض الجريمة المنظمة (ابتزاز) تكاليف على الاعمال في بلدك؟ يطرح هذا السؤال على أكثر من 12000 من كبار المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى في البلدان التي يغطيها التقرير (1 = تكاليف كبيرة، 7 = لا توجد تكاليف)³، ومنه فان هذا المؤشر يرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الجريمة المنظمة، ومنه فهو بهذه الصيغة يعبر عن عدم وجود الجريمة المنظمة، ولذلك سنقوم في هذه الدراسة بتعديل قيم هذا المؤشر لتصبح معبرة عن وجود الجريمة المنظمة وفق المعادلة التالية: قيمة مؤشر الجريمة المنظمة المعدل = 7 - مطروح منها قيمة مؤشر الجريمة المنظمة.

تم التعبير عن الربيع العربي باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة واحد للسنوات التي شهدت أحداث الربيع العربي والقيمة صفر لباقي السنوات، حيث تم اعتبار سنة 2011 كسنة اندلاع احداث الربيع العربي في مصر، على اعتبار ان 25 يناير/جانفي 2011 كانت أول المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، ليتوج ذلك بإعلان استقالة الرئيس حسني مبارك بتاريخ 11 شباط/فبراير ونقل سلطته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، في 13 شباط/فبراير من نفس السنة قرر المجلس الاعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى، في الثالث من اذار/مارس قدم رئيس مجلس الوزراء أحمد شفيق استقالته من منصبه بعد الاحتجاجات الشعبية ضده أيضا، تواصلت الاحتجاجات لسنة 2012 في ميدان التحرير مطالبة بنقل السلطة لرئيس منتخب، حيث تم تنظيم انتخابات رئاسية توجت بإعلان محمد مرسي رئيسا للجمهورية 24 حزيران/يونيو 2012، لتتجدد الاحتجاجات في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 ضد الرئيس المنتخب، لتندلع احتجاجات جديدة ضده في 25 يناير 2013، وفي 3 يوليو 2013 اعلن وزير الدفاع عزل الرئيس

¹ Jan Van Dijk, Op.cit; p 39-56.

² Maria Berrittella, Op.cit. p119-140.

³ Ernesto U Savona, and Barbara Vettori, 'Evaluating the Cost of Organised Crime from a Comparative Perspective', *European journal on criminal policy and research*, Netherlands, 15 (2009), 379-396.

محمد مرسي وتعطيل العمل بالدستور وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور، وفي شهر مايو 2014 تم تنظيم انتخابات رئاسية أفرزت فوز فتاح السيسي بالرئاسة، وقد استقرت الأوضاع السياسية في البلاد بعد ذلك ومنه وبناء على العرض السابق فقد قرر الباحثين اعتبار السنوات 2011، 2012، 2013، 2014 هي سنوات ستأخذ القيمة واحد في تحليلنا باعتبارها تمثل سنوات الربيع العربي، البيانات المستخدمة في هذه الدراسة مستمدة من قواعد بيانات الخاصة بالبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقارير العربي السنوي للتنمية الثقافية.

الجدول (1): البيانات المستخدمة في الدراسة

السنوات	E*	OC**	PA***	OCPA****	G*	GDP*	POP*	INF*	GDI*
2006	41.38	1.47	0	0	12.287	173.388	1.771	7.35	292.02
2007	42.93	1.11	0	0	11.331	185.677	1.751	12.59	362.53
2008	43.5	0.69	0	0	10.887	198.965	1.778	12.20	416.75
2009	43.54	0.41	0	0	11.35	208.264	1.864	11.18	373.83
2010	45.04	0.38	0	0	11.163	218.987	1.984	10.10	403.58
2011	43	0.22	1	0.22	11.45	222.848	2.113	11.66	391.52
2012	42.38	1.96	1	1.96	11.178	227.809	2.214	19.48	390.29
2013	42.06	3.61	1	3.61	11.352	232.787	2.267	8.71	355.99
2014	41.81	3.46	1	3.46	11.849	239.575	2.259	11.24	361.004
2015	40.84	3.32	0	0	11.759	250.049	2.207	9.93	410.51
2016	40.88	3.32	0	0	11.426	260.918	2.145	6.24	459.44
2017	39.72	2.2	0	0	10.092	271.828	2.09	22.93	514.30
2018	39.09	1.7	0	0	8.351	286.273	2.033	21.42	598.45
2019	40.47	1.7	0	0	7.66	302.183	1.976	13.62	680.4

المصدر: * إحصائيات البنك الدولي: <https://date.albankaldawli.org/contry/EG> _ تاريخ الاطلاع: 2021/04/24

** تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org/reports وقاعدة البيانات المتاحة على الموقع:

<https://knoema.com/WFGCI2015/the-global-competitiveness-report> تاريخ الاطلاع: 2021/04/24

*** حسين نافعة، 'ربيع مصر: بين ثورتين يناير ويونيو'، التقرير العربي السنوي للتنمية الثقافية: العرب بين ماضي الحاضر وإحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، المملكة العربية السعودية (2014)، صفحة 33-54.

**** من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات العמוד الثاني والثالث.

المطلب الثالث: النتائج

ولحساب معاملات معادلة الانحدار رقم (01) يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وتم استعمال البرنامج الإحصائي (Eviews ver 9) في إجراء التحليل الإحصائي، ولمعرفة دقة وجودة النموذج تم الاعتماد على مجموعة من المعايير وهي¹: المعيار الاقتصادي والذي يبحث في مدى تطابق إشارات وحجم المعالم مع منطق النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي إذ تستخدم العديد من الاختبارات لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج القياسي المستخدم، إذ يستخدم (R^2) لمعرفة درجة تفسير المتغيرات المستقلة على التغيرات الحاصلة من المتغير التابع، أما ($\check{R}^2$) والمعروف بمعامل التحديد المعدل، فيستخدم لمعرفة أثر تغير درجات الحرية نتيجة إضافة متغيرات مستقلة أخرى للنموذج، ويستخدم اختبار (t) لمعرفة معنوية المعلمة المقدرة، من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع (t) الجدولية عند درجة الحرية (n-1) ومستوى معنوية (α)، فإذا (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة، أي أن للمعلمة تأثير معنوي على التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

أما اختبار (F) فيستعمل لاختبار جوهرية معامل التحديد (R^2) أو تأثير كل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، من خلال مقارنة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية، فإذا (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوية 5% كانت الفروق معنوية، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل ونحكم بمعنوية العلاقة بين المتغيرات، فإذا كانت (F) المحسوبة أقل من (F) الجدولية عند مستوى معنوية 5% كانت الفروق غير معنوية، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل ونحكم بعدم معنوية العلاقة الخطية أو ما يسمى عدم معنوية الانحدار، أما المعيار القياسي فيختبر صلاحية النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

أشارت (R^2) إلى أن 96,79% من التغيرات الحاصلة في التشغيل تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة.

بينما 3.21% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، ومن جانب آخر فإن ($\check{R}^2$) كانت 91,67%، كما أظهرت (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة أكبر من (t) الجدولية ومنه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة، أي أن للمعلمة تأثير معنوي على التغيرات الحاصلة في التشغيل عند مستوى معنوية 5%، وعند اختبار (F) المحسوبة ومقارنتها ب (F) عند مستوى معنوية 5% تبين أنها معنوية والقيمة المقدرة لها قدرت بـ 18.89473.

¹ إيمان عبد خضير الغريباوي، سردار عثمان خدر باداوي، 'تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة للمدة 1990-2005'، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 18 (2012)، 226-53.

الجدول (2): تقدير معادلة التشغيل

Dependent Variable: E
Method: Least Squares
Date: 04/29/21 Time: 18:01
Sample: 2006 2019
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OC	-1.846288	0.263306	-7.011938	0.0009
PA	-3.990546	0.888414	-4.491766	0.0064
OCPA	1.720897	0.340249	5.057755	0.0039
GDI	0.051342	0.013652	3.760925	0.0131
G	1.827858	0.691739	2.642409	0.0458
INF	-0.092797	0.035012	-2.650406	0.0454
GDP	-0.116506	0.032548	-3.579491	0.0159
POP	14.55894	3.885935	3.746573	0.0133
C	2.262570	10.33243	0.218977	0.8353
R-squared	0.967981	Mean dependent var		41.90714
Adjusted R-squared	0.916751	S.D. dependent var		1.635789
S.E. of regression	0.471973	Akaike info criterion		1.592305
Sum squared resid	1.113792	Schwarz criterion		2.003127
Log likelihood	-2.146133	Hannan-Quinn criter.		1.554276
F-statistic	18.89473	Durbin-Watson stat		3.193387
Prob(F-statistic)	0.002471			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 09

وتشير نتائج الاختبارات لسلامة النموذج من المشاكل التي اسية كمشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي، ومشكلة التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدولين ادناه.

الجدول (3) : اختبارات الكشف عن مشكلتي الارتباط الذاتي والتعدد الخطي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.783797	Prob. F(2,3)	0.0935
Obs*R-squared	11.11689	Prob. Chi-Square(2)	0.0039

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	8.395360	Prob. F(2,9)	0.0088
Obs*R-squared	7.812447	Prob. Chi-Square(2)	0.0901

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 09

أما اقتصاديا فسندقوم بتفسير اشارة وقيمة معلمات النموذج المقدرة حسب النظرية الاقتصادية ويمكن ايجاز النتائج المستخلصة فيما يلي:

$$Et = 2.26 - 1.84 OC - 3.99PA + 1.72(OCPA) + 1.82 G + 0.05 GDI - 0.09INF - 0.11GDP + 14.55 POP$$

يتبين من المعادلة أعلاه وجود علاقة سالبة بين الجريمة المنظمة والتشغيل حيث ان ارتفاع مؤشر الجريمة المنظمة المعدل بوحدة واحدة سيخفض التشغيل بـ 1,84% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهو ما يتوافق وما تم عرضه في الشق النظري على اعتبار أن الجريمة المنظمة تعمل كمضبط للنشاط الاقتصادي وضريبة على المستثمرين، وكنتيجة لذلك تتخفض قدرة الاقتصاد على خلق لوظائف، نلاحظ أيضا ان التشغيل سيكون أقل بـ 3,99 بالمئة في حالة وجود اضطرابات الربيع العربي منه في حالة عدم وجوده مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، حيث أن الاضطرابات التي تشهدها احدث الربيع العربي تولد حالة من عدم اليقين لدى رواد الاعمال تحد من رغبتهم في التوسع في الاستثمار والإنتاج ومنه تضعف قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من الوظائف.

ولكن وخلافا للمنتوق أدى التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي الى احدث أثر إيجابي على مستويات التشغيل ويمكن تفسير ذلك بكون الجريمة المنظمة مع وجود مؤسسات الدولة الحريضة على تطبيق القانون وانفاذ العقود (حالة عدم وجود الربيع العربي)، ستخلق حالة من صراع النفوذ بينها وبين اجهزت الدولة وهو ما سينعكس بالسلب على الاقتصاد ويخلق حالة من اللا استقرار، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فان احدث الربيع العربي بدون جريمة منظمة سيحدث فراغ في اجهزت انفاذ القانون والعقود وهو ما يضيف فوضي في السوق ويزيد من الخطر والتكاليف المرتبطة بالعملية الإنتاجية ما يؤدي لعزوف رواد الاعمال عن التوسع في العملية الإنتاجية.

لكن في حالة وقوع أحداث الربيع العربي وما ينجر عنها فراغ في مؤسسات الدولة فإن وجود جماعات الجريمة المنظمة من شأنه أن يسد هذا الفراغ ومنه سيوفر ذلك نوع من الاستقرار النسبي، هذا الاستقرار الذي توفره جماعات الجريمة المنظمة يسمح لرواد الاعمال بالتوسع في النشاط الإنتاجي مع تحمل تكاليف الحماية التي تقدمها جماعات الجريمة المنظمة او الإتاوات التي تفرضها وهذا ما ينعكس بالإيجاب على معدل التشغيل حيث سجل في هذه الدراسة 1,72% أي ان التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي يساهم في الرفع من معدلات التشغيل بـ 1,72% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

الخاتمة:

يعد فراغ السلطة وغياب الانفاذ النهائي للأحكام أهم أسباب تولد الجريمة المنظمة التي تقدم نفسها كبديل لمؤسسات الدولة لسد هذا الفراغ، كما أنها تعمل على الرفع من مخاطر (تكاليف) الاستثمار، فهي عقبة امام جاذبية الاستثمار المباشر، كما تعمل الجريمة المنظمة في الاقتصاد القانوني في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية غسل الاموال التي تجنيها من عملياتها غير القانونية، ما يضيف جو من المنافسة غير العادلة خاصة مع ضعف التكنولوجيا والبشري الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كل ذلك يؤثر بشكل سلبي في الاقتصاد وعلى قدرته في خلق مناصب عمل جديدة.

تعرف الجريمة المنظمة بأنها مشروع اجرامي مستمر، يعمل بشكل عقلاني للاستفادة من الأنشطة غير المشروعة والتي تكون غالبا مطلوبة من الجمهور بشدة، ويتم الحفاظ على استمرار وجودها من خلال استخدام القوة، السيطرة الاحتكارية وفساد الموظفين العموميين.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج مبني على ثلاث مراحل، نبدأ بافتراض وجود اقتصاد خال من اي سلوك خبيث، اما المرحلة الثانية فنظيف الاجرام منظم، اما في المرحلة الأخيرة فنقوم بإضافة أحداث الربيع العربي والذي يشير لحالة فراغ مؤسسي في السلطة المنوط بها تطبيق القانون وإنفاذ الاحكام كمتغير وهمي في الدراسة لاستكشاف اثار تعايش هاتين الظاهرتين على حجم التشغيل.

يعتمد خلق مناصب شغل جديدة على قرار رواد الاعمال الذين يقررون الاستثمار بناء على معدل عائدهم الفعال المتوقع، وإن أي جانب من الجوانب المحيطة التي تؤثر على مستوى الجهد المبذول ستؤثر أيضا على خلق مناصب الشغل، في المرحلة الثانية قمنا بإدخال الجريمة المنظمة في النموذج، في هذه البيئة تبتز المافيا المنتجين الرأسماليين ما يمثل تكلفة على الاستثمار، وهو ما يعني أن الجريمة المنظمة تقلل من حجم مناصب الشغل الجديدة مقارنة بالاقتصاد الخالي من الجريمة المنظمة لأنها تعمل بشكل فعال كضريبة على العوائد المتوقعة من رواد الاعمال، في المرحلة الثالثة قام الباحثين بإضافة المتغير الوهمي المتعلق بوقوع الربيع العربي، والذي تسبب في إحداث فراغ مؤسسي، ما يعني اختلال نظام انفاذ القانون، اين تستغل الجريمة المنظمة هذا الفراغ لبسط نفوذهم، ومنه فإن عصابات الجريمة المنظمة تعرقل الأنشطة الاقتصادية المشروعة من خلال الابتزاز، وهذا الأخير يخلق بيئة اعمال غير مواتية لرواد الاعمال، والنتيجة هي ارتفاع تكلفة الاستثمار مما يقلل من عددهم ويضعف قدراتهم على خلق مناصب شغل، كما أن أحداث الربيع العربي وما تبعها من عملية انتقال سياسي خلفت فراغا في سلطة الانفاذ ينجم عنه عرقلة الاعمال لغياب سلطة ضابطة.

تتضمن الاستراتيجية التجريبية المتبعة معادلة التشغيل تتحكم في كل من الجريمة المنظمة وتداعيات أحداث الربيع العربي من بين متغيرات أخرى، العنصر الرئيسي في معادلة انحدار التشغيل هو مصطلح التفاعل بين النشاطين غير الشرعيين والذي نستخدمه للتعبير عن تأثير نمو الجريمة المنظمة في ظل أحداث الربيع العربي وما بعدها، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وتم استعمال البرنامج الإحصائي (Eviews ver 9) في إجراء التحليل الإحصائي، ولمعرفة دقة وجودة النموذج تم الاعتماد على مجموعة من المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، أين خلصت الدراسة لوجود علاقة سالبة بين الجريمة المنظمة والتشغيل حيث ان ارتفاع مؤشر الجريمة المنظمة المعدل بوحدة واحدة سيؤدي لانخفاض التشغيل بـ 1,84 بالمئة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كما ان التشغيل سيكون أقل بـ 3,99 بالمئة في حالة وجود اضطرابات الربيع العربي منه في حالة عدم وجوده مع بقاء العوامل الأخرى على حالها،

في حين أدى التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي الى أحداث أثر إيجابي على مستويات التشغيل اذ ان التفاعل بين الجريمة المنظمة والربيع العربي يساهم في الرفع من معدلات التشغيل بـ 1,72% مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وبناء على ما سبق توصي الدراسة الدول التي ليس لديها القدرة على بسط نفوذها بشكل كامل على ترابها وحفظ النظام العام والامن بمحاولة التعايش مع الجريمة المنظمة وغض الطرف على بعض أنشطتها بغية إضفاء الاستقرار في تلك المناطق، كما يضع الباحثين بعض الاقتراحات كأفاق لهذا البحث تتمثل في دراسة تأثير مكونات الانفاق العام على الجريمة المنظمة، حيث تساهم بعض مكونات الانفاق العام في تغذية الجريمة المنظمة في حين تعمل بعض المكونات الأخرى على الحد منها، كما يقترح الباحثين أيضا دراسة أثر الجريمة المنظمة على كل من الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب العربية

1. أمير فرج يوسف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، مصر،

السنة 2008.

ثانيا: المقالات العربية

1. أزول يوسف، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة افاق العلمية، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد 11، العدد 03، السنة 2019، الصفحة 13-38.
2. بروني زكرياء، دروس علم "الانتقال" الديمقراطي من تجليات "الربيع العربي": هل تصمد فرضية الاستثناء؟، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، السنة 2019، الصفحة 880-907.
3. حسين نافعة، 'ربيع مصر: بين ثورتين يناير ويونيو'، التقرير العربي السنوي للتنمية الثقافية: العرب بين ماضي الحاضر وأحلام التغيير، مؤسسة الفكر العربي، المملكة العربية السعودية (2014)، صفحة 33-54.
4. هاشمي سي جيلالي، فيصل مختاري، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في دول الربيع العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، السنة 2020، الصفحة 797-813.

ثالثا: الكتب الاجنبية

1. Anzola, David, et al. "National mafia-type organisations: Local threat, global reach." *Social Dimensions of Organised Crime*. Springer, Cham, (2016).
2. Kassab, Hanna Samir, and Jonathan D. Rosen. *Illicit markets, organized crime, and global security*. Springer, England, (2018).

رابعا: المقالات الاجنبية

1. Berrittella Maria, 'Organized Crime and Public Spending: A Panel Data Analysis', *Economics of Governance*, Germany, 19 (2018), p119-140.
2. Skaperdas Stergios, 'The Political Economy of Organized Crime: Providing Protection When the State Does Not', *Economics of Governance*, Germany, 2 (2001), p173-202.
3. Rodríguez-Pose Andrés, and Ganau Roberto, 'Industrial Clusters, Organized Crime and Productivity Growth in Italian SMEs', *Journal of Regional Science* University of Southern California, USA, (2017), p363-385
4. P Jennings William, 'A Note on the Economics of Organized Crime', *Eastern Economic Journal*, England, 10 (1984), p315-321.

5. Tim Hall, 'Economic Geography and Organized Crime: A Critical Review', *Geoforum*, England, 41 (2010), 841-45.
6. Jan Van Dijk, 'Mafia Markers: Assessing Organized Crime and Its Impact Upon Societies', *Trends in organized crime*, 10 (2007); p 39-56.
7. Jay S Albanese, 'Organized Crime as Financial Crime: The Nature of Organized Crime as Reflected in Prosecutions and Research', *Victims & Offenders*, 16 (2021), P 431-443.
8. Camila Gomes, 'Crime and Government Expenditure in Brazil: Estimating the Impact of Government Security Spending on Homicide Rates', *IDB Working Paper Series*, 2018.
9. Giovanni Bernardo, Irene Brunetti, Mehmet Pinar, and Thanasis Stengos, 'Measuring the Presence of Organized Crime across Italian Provinces: A Sensitivity Analysis', *European journal of law and economics*, UK, 51 (2021), P 31-95.
10. Caterina Astarita, Carlo Capuano, and Francesco Purificato, 'The Macroeconomic Impact of Organised Crime: A Post-Keynesian Analysis', *Economic Modelling*, United Kingdom, 68 (2018), P 514-528.
11. Marco Dugato, Francesco Calderoni, Gian Maria Campedelli, 'Measuring Organised Crime Presence at the Municipal Level', *Social Indicators Research*, Italy, 147 (2020), 237-61.
12. Kyriakos C Neanidis, Maria Paola Rana, and Keith Blackburn, 'An Empirical Analysis of Organized Crime, Corruption and Economic Growth', *Annals of Finance*, 13 (2017), P 273-298.
13. Francesca Calamunci, and Francesco Drago, 'The Economic Impact of Organized Crime Infiltration in the Legal Economy: Evidence from the Judicial Administration of Organized Crime Firms', *Italian Economic Journal*, 6 (2020), P 275-297.
14. Daniele Vittorio, Marani Ugo, 'Organized Crime and Foreign Direct Investment: The Italian Case', (2008).
15. Ernesto U Savona, and Barbara Vettori, 'Evaluating the Cost of Organised Crime from a Comparative Perspective', *European journal on criminal policy and research*, Netherlands, 15 (2009), 379-396.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1. تقرير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، سويسرا:

www.weforum.org/reports تاريخ الاطلاع: 2021/04/24

2. قاعدة البيانات knoema : نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية:

<https://knoema.com/WFGCI2015/the-global-competitiveness-report>

تاريخ الاطلاع: 2021/04/24

3. مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، الولايات المتحدة الامريكية:

تاريخ <https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>

الاطلاع: 2021/04/24